مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: توظيف فائض سيولة القطاع المصرفي الخاص في الجمهورية العربية السورية في احداث صدمة نمو في الاقتصاد السوري دراسة تجريبية خلال الفترة 2007 – 2018
اسم الكاتب: د. عفيف صندوق، د. ياسر المشعل، علي حسن
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5490
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 23:15 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Employing Liquidity Surplus Of Private Banking Sector In The Syrian Arab Republic In Causing Growth Shock In The Syrian Economy, An Experiment Study During 2007-2018

Dr Afif Sandouq[*]
Dr. Yaser Almeshaal[**]
Ali Hasan[***]

(Received 14 / 6 / 2020. Accepted 13 / 9 / 2020)

□ ABSTRACT □

The research aimed to estimate the amount of liquidity surplus in the private banking sector in the Syrian Arab Republic during the period between 2007-2018 and find out its impact on economic growth by studying its impact on the gross domestic product. Monthly GDP data and financial reports issued by operating private banks in the Syrian Arab Republic were used. The study pointed to declining contribution of the financial and insurance sector to the gross domestic product compared to previous years. Researchers had used EViews 10+ package to determine the optimal lag periods for the series which was 4 lags. Vector Auto regression (VAR) test had confirmed an existence of direct relationship between liquidity surplus and GDP. On long term, According to Impulse response function test, the gross domestic product is expected to move in an upward direction after declining during the first 14 periods as a result of directing the liquidity surplus of the private banking sector in the Syrian Arab Republic to support investment and financing sector.

Key words: liquidity surplus, GDP shock, Vector Auto regression, Impulse Response functions.

[*]**Associate Professor, Financial Policies, Department Of Banking And Insurance, Faculty Of Economics, Damascus University- Damascus-Syria.**
[**]**Doctor, Financial Economics, Department Of Economics, Faculty Of Economics, Damascus University- Damascus-Syria.**
[***]**Postgraduate Student At Financial Markets, Banking And Insurance Department, Faculty Of Economics, Damascus University- Damascus-Syria.**

توظيف فائض سيولة القطاع المصرفي الخاص في الجمهورية العربية السورية في احداث صدمة نمو في الاقتصاد السوري دراسة تجريبية خلال الفترة 2007-2018

الدكتور عفيف صندوق*
الدكتور ياسر المشعل**
علي حسن***

(تاريخ الإيداع 14 / 6 / 2020. قُبِل للنشر في 13 / 9 / 2020)

□ ملخّص □

هدف البحث إلى تقدير حجم السيولة الفائضة في القطاع المصرفي الخاص في الجمهورية العربية السورية خلال الفترة الممتدة بين 2007-2018 وتقييم مدى تأثيرها على النمو الاقتصادي في سورية من خلال دراسة أثرها على الناتج المحلي الإجمالي، حيث تم الاستعانة بالبيانات الإحصائية الشهرية للناتج المحلي الإجمالي والتقارير المالية الصادرة عن المصارف الخاصة العاملة في الجمهورية العربية السورية. أظهرت الدراسة تراجعاً واضحاً في مساهمة القطاع المالي والتأميني في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالسنوات السابقة. قام الباحثون باستخدام برنامج EViews 10+ لتحديد مدد الابطاء المثلى لسلسلة الدراسة التي بلغت 4 مدد ومن ثم تم اجراء اختبار الانحدار الذاتي الموجه VAR والذي أكد على وجود علاقة طردية بين فائض السيولة والناتج المحلي الإجمالي، وبإجراء اختبار استجابة النبضة تم التوصل إلى أنه من المتوقع أن يتحرك الناتج المحلي الإجمالي بحركة طردية على المدى الطويل ناجمة عن توجيه فائض سيولة القطاع المصرفي الخاص في الجمهورية العربية السورية الى قطاع الاستثمار ودعم التمويل، حيث تتسم رد فعل الناتج المحلي الإجمالي الناجم عن صدمة السيولة بالانخفاض خلال 14 فترة أولى ليبدأ بعدها بالارتفاع.

الكلمات المفتاحية: فائض السيولة، صدمة الناتج المحلي الإجمالي.

* أستاذ مساعد دكتور، السياسة المالية، قسم المصارف والتأمين، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق- دمشق- سورية.
** دكتور، الاقتصاد المالي، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق- دمشق- سورية.
*** طالب دكتوراه أسواق مالية، قسم المصارف والتأمين، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق- دمشق- سورية.

مقدمة:

شهد الاقتصاد السوري تراجعا في معدلات النمو والناتج المحلي بسبب حالة عدم الاستقرار السياسي الذي شهدته سورية خلال الفترة 2011-2018 الذي ترافق مع تردي الأوضاع الاقتصادية نتيجة لتراجع المناخ الاستثماري في البلاد؛ ففي بادئ الأمر كان عائد الاستثمار أكبر من العائد على الودائع مترافقة مع استقرار نسبي في سعر الصرف، لكن الارتفاع المتسارع في سعر الصرف رفع من تكاليف الانتاج وخفض من الأرباح بالإضافة إلى حالة الخوف والقلق الاستثماري الأمر الذي دفع المستثمرين بالبحث عن حلول آمنة بدرجة مخاطرة أقل فكانت الودائع المصرفية أضمن الحلول المتاحة للعديد من مالكي التمويل. وبالمقابل فإن تكلفة الاقتراض بالنسبة للمستثمرين الباحثين عن مصادر التمويل من الجهات المتعددة أصبحت مكلفة ومرتفعة، وبسبب تزايد مخاوف المصارف من ارتفاع نسبة القروض المتعثرة عملت على اتباع شروط متشددة مما أدى إلى انكماش في أحجام الائتمان وارتفاع هوامش الإقراض المصرفي، مما من شأنه أن يقود إلى حالة من الركود الاقتصادي (Alvarez, et.al; 2019; 6)، وخلال هذه الحالة وعلى اعتبار ان السلطات النقدية هي سلطات تدخلية فإن سعي المركزي إلى تحفيز المصارف التجارية على التوسع في الائتمان لمعالجة حالة الركود تكون دون فائدة (كنعان، 2012، 232). وفي ضوء عدم الاستقرار السياسي واحجام المصارف عن ممارسة دورها في خلق الائتمان الأمر أدى إلى خلق فجوة كبيرة بين عمليات الإيداع والاقتراض في النظام المصرفي في سورية ما جعله يعاني من تخمة أو فائض في السيولة مجمد وغير مستثمرة قادرة على تغطية الطلب في السوق المصرفية واشباعها.

وفقا للقوانين الناظمة للعمل المصرفي وفي إطار ضمان استقرارية العمل المصرفي قدمت لجنة بازل العديد من التوصيات التي تتعلق بالاحتياطيات القانونية والاختيارية لحماية النظام المصرفي بشكل عام وضمان أموال المودعين ومواجهة طلبات السحب في فترات الضغط، وعليه فإن المصارف طبقاً لأحكام هذه القوانين ملزمة بالاحتفاظ بجزء من أموالها كاحتياطيات الزامية في المصارف المركزية ولكل منها حرية حجز نسبة معينة كاحتياطي اختياري تبعا لنظامها الداخلي، كما تلعب الأوضاع الاقتصادية والسياسية دوراً مؤثراً في نسب الاحتياطي التي تسعى المصارف إلى حجزها.

على الرغم من أن السيولة، بصفة عامة هي سمة إيجابية للاقتصاد، إلا أنها تمثل سلاحاً ذو حدين، فاذا ازداد حجم السيولة عن الحد الاقتصادي لها، أي الاحتفاظ بسيولة نقدية كبيرة تزيد عن الحد المطلوب يمكن أن يخلق مشاكل، لا سيما في الاقتصاد النامي الذي يتطلب تخصيص الأموال بكفاءة من أجل تعزيز النمو؛ فالسيولة المفرطة التي يحتفظ بها الوسطاء الماليون وإن كانت تهدف إلى الحد من اثنين من المخاطر الرئيسية المرتبطة بنشاطهم – أزمة السيولة وأزمة الملاءة المالية – فهي تعيق الدورة الاقتصادية إذ أنها تسبب نقصاً في المعروض النقدي مما ينعكس سلباً على الناتج المحلي الإجمالي ودورة الاقتصاد، وهو ما يلاحظ في البلدان النامية التي أصبحت تتسم بتخلف مالي مضمونه حالة من السيولة المفرطة في القطاع المالي والمصرفي. ومن جهة أخرى تخلق السيولة الفائضة تكلفة إضافية تؤثر على ربحية المصرف خصوصا عندما يكون مصدر السيولة الفائضة إحجام الطلب على الاقتراض نظرا لارتفاع معدلات الفائدة على الاقتراض.

الدراسات السابقة:

الدراسات الأجنبية:

دراسة (Hasanovi´, Lati´c, 2017) بعنوان:

)The Determinants of Excess Liquidity in the Banking Sector of Bosnia and Herzegovina:(

(محددات السيولة الفائضة في القطاع المصرفي في البوسنة والهرسك)

هدف البحث إلى التعرف على محددات السيولة الزائدة والمعرفة كاحتياطيات زائدة في القطاع المصرفي في البوسنة والهرسك (B&H)، حيث تم إجراء التحليل التجريبي من خلال استخدام تحليل اللوحة الديناميكية استنادًا إلى منهجية أسلوب اللحظات المعممة (GMM) على مجموعة من 19 مصرفا تجاريًا خلال الفترة من 2006 إلى 2015. حيث أظهرت العلاقات المقدرة بين فائض السيولة والمتغيرات المختارة في مواصفات النماذج، إلى أن حجم المصرف والقروض المتعثرة وإجمالي القروض هي العوامل الرئيسية المحددة للسيولة الزائدة؛ كما تكشف النتائج أيضًا أن مؤشر أسعار المستهلك من بين متغيرات الاقتصاد الكلي المحلية يعد مؤشرًا مهمًا من الناحية الإحصائية على زيادة السيولة. تعتمد المصارف التجارية أيضًا على الأسواق الأجنبية وتؤكد النتيجة التي خلصت إليها هذه الدراسة تأثيرًا كبيرًا على وضع السيولة الزائدة في البوسنة والهرسك.

دراسة (Seraphin, 2018) بعنوان:

Bank Excess Liquidity and Economic Growth in Waemu Countries: A Panel Data Approach

سيولة المصرف الفائضة والنمو الاقتصادي في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب افريقيا: أسلوب تحليل اللوحة

هدفت الدراسةإلى تقييم تجريبي عن العلاقة بين المصارف، السيولة، الاستثمار، شروط التجارة، نسب ملاءة المصرف، التطور المالي والنمو الاقتصادي. شملت الدراسة 7 بلدان ضمن منطقة الاتحاد النقدي والاقتصادي لدول غرب افريقيا، خلال الفترة 1994–2015، وباستخدام نموذج تصحيح أخطاء اللوحة Panel Data ونموذج الانحدار الذاتي الموجه Vector Autoregression (VAR) وتقنية التمهيد bootstrap technique تم التوصل إلى علاقة موجبة بين النمو الاقتصادي والسيولة المصرفية.

دراسة (Álvarez et al, 2019) بعنوان:

Liquidity Funding Shocks: The Role of Banks' Funding Mix

(صدمة تمويل السيولة: دور مزيج تمويل المصارف):

هدفت الدراسة على تقييم تأثير الزيادة في ضغوط تمويل المصارف وانعكاسها على الاقتصاد الحقيقي، حيث تعمل على تحليل صدمة السيولة على المستوى الكلي وليس على مستوى جزئي خاص بكل مصرف، مع مراعاة مصادر التمويل المختلفة التي يمكن للمصارف الاعتماد عليها. باستخدام بيانات ربع سنوية مجمعة من ثمانية أنظمة مالية في منطقة اليورو: النمسا، بلجيكا، فرنسا، ألمانيا، أيرلندا، إيطاليا، البرتغال وإسبانيا، من الربع الأول عام 2003 حتى الربع الرابع عام 2015. ولدراسة استجابة النظام المالي لمجموعة متنوعة من الصدمات الاقتصادية، تم استخدام وظائف الاندفاع المستمدة من نموذج p–VAR المقدر، ثم تم نمذجة الترابط الديناميكي بين متغيرات الاقتصاد الكلي والمالية. أما لتقييم عدم التجانس بين البلدان، تم تقسيم العينة إلى مجموعتين: البلدان الأساسية والمحيطية. وفي النهاية تم محاكاة صدمة تمويل السيولة، وتم التوصل إلى أنه بعد حدوث صدمة في تمويل السيولة، يتراجع الائتمان والناتج المحلي الإجمالي بكميات وآجال مختلفة، ومن الملاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي يعود إلى مستوياته الطبيعية بشكل أسرع من مستويات الائتمان.

الدراسات العربية:

دراسة (الحمداني، 2018) بعنوان:

العلاقة السببية بين التداول النقدي والناتج المحلي الإجمالي في الأردن للمدة 1980–2015

هدفت الدراسة تحديد وجود وطبيعة العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وعرض النقد في الأردن خلال الفترة (1980-2015)، وقامت الدراسة باستخدام . منهجية جرانجر لاختبار العلاقة السببية واختبار التكامل المشترك، وأظهرت نتائج معنوية التكامل المشترك حسب Eigen Value Test عند مستوى معنوية 5% بين معدلات النمو والناتج المحلي الإجمالي أن كلا المتغيرين غير مستقرين عند المستوى وإنما عند الفرق الأول، إضافة إلى وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين المتغيرين، كما بيّن اختبار جرانجر للسببية وجود علاقة سببية وباتجاه واحد من عرض النقد إلى الناتج المحلي الإجمالي من خلال قيمة الـ p-value البالغة 0.075، وبالتالي فإن التغيرات في عرض النقد تساعد في تفسير التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي وهذا يتفق مع كل من فريدمان والنظرية النقدية.

دراسة (النائلي، 2017) بعنوان:

السيولة العامة وأثرها في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2000-2015)

هدفت الدراسة إلى تحليل تطورات السيولة العامة ومكوناتها في العراق والعوامل المؤثرة فيها ومدى تأثيرها في المؤشرات الاقتصادية الكلية من خلال سيطرة السلطة النقدية المتمثلة في المصرف المركزي العراقي على حجم السيولة العامة لزيادة الناتج المحلي الإجمالي والحد من الضغوط التضخمية والتأثير في مستوى البطالة، وغطى البحث المدة بين 2000-2015 وتم تطبيق اختبارات السكون (الاستقرارية) واختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ وطريقة جوهانسون في التكامل المشترك، حيث أكد الباحث على أن السيولة العامة يمكن السيطرة عليها من خلال الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية، ومن أهم ما توصل إليه البحث وجود علاقة دالية موجبة بين السيولة العامة ومكوناتها وبين نمو الناتج المحلي الإجمالي والتضخم ومن خلال هذه العلاقة يمكن للسلطة النقدية التأثير في هذه المؤشرات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو الاقتصادي.

دراسة (الجنابي، مطير، 2015) بعنوان:

العلاقة السببية بين التغير في عرض النقود ونمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة 1980-2012

هدفت الدراسة إلى دراسة العلاقة السببية بين التغيرات في عرض النقود ونمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق. والمتغيرات المستخدمة في الدراسة هي: عرض النقود بمقاييسه الثلاثة (M1, M2, M3) والناتج المحلي الإجمالي الجاري (GDP). أما البيانات المستخدمة فكانت بيانات سنوية للمدة (1980-2012). وقد تم استخدام سببية جرانجر واختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ لتحديد العلاقة السببية بين المتغيرين والعلاقة التوازنية في الأجل الطويل والقصير. وقد أظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين عرض النقود بمقاييسه الثلاثة والناتج المحلي الإجمالي الجاري، كما أظهرت نتائج اختبار جرانجر وجود علاقة سببية متجهة من عرض النقود بالمقياس الضيق والواسع إلى الناتج المحلي الجار، وهو ما يؤكد آراء النقديين في تأثير النقود على النشاط الاقتصادي.

دراسة (الجنابي، 2012) بعنوان:

نماذج السياسات النقدية والمالية مع تطبيق معادلة ST. Louis على الاقتصاد العراقي للمدة 2003-2011

انطلقت هذه الدراسة من فرضية مفادها أن السياسة النقدية أكبر وأكثر قابلية على التنبؤ وأسرع من السياسة المالية في التأثير في نمو الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي، وباستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي غير المقيد (SVAR)و تطبيق معادلة (St.louis) و حساب تحليل التباين (VDCs) ودالة الاستجابة الفورية (IFC) على البيانات الفصلية للمدة (2003-2011)، توصلت الدراسة إلى أن حدوث صدمة هيكلية إيجابية في عرض النقود

الواسع بنسبة (1%) يؤدي إلى أثر معنوي إيجابي في نمو الناتج الإجمالي الحقيقي غير النفطي في الأجل القصير بنسبة (0.041%) في السنة التي تلي الصدمة ومن ثم فإن نمو لمعدل الناتج الإجمالي المستدام مع معدل تضخم وأسعار صرف مستقرة نسبيا هو أحد العناصر الهامة لأي سياسة استقرار اقتصادي.

وتظهر أهمية البحث بشكل واضح في اختلافه في بيئة التطبيق، حيث أن البحث تناول المصارف الخاصة في الجمهورية العربية السورية لما يمثله هذا القطاع من أهمية بالغة سوء على المستوى المصرفي في سورية، أو على مستوى القطاع الاقتصادي عموماً في الجمهورية العربية السورية.

إشكالية البحث:

نتيجة للتوترات السياسية التي مرت بها سورية خلال الفترة 2011–2018 شددت المؤسسات المالية المصرفية معايير الإقراض والتدفقات الائتمانية وأنخفض عرض الائتمان إلى حد كبير، مما نتج عنه تخمة في السيولة لدى المصارف العاملة في سورية على حد سواء العامة منها والخاصة، دون توظيف كفوء لها مما أدى إلى انخفاض النمو الاسمي، وأدى لاحقا إلى حالة من الركود ترافق مع انخفاض في سعر صرف الليرة السورية وارتفاع المستوى العام للأسعار؛ ووفقاً لكينز: فإن الطلب المنخفض أو المتراجع بحاجة إلى ضخة قوية، بل عدة ضخات تحقنها الدولة لهذا الاقتصاد الأمر الذي يمكن أن يؤدي لزيادة الطلب وتحفيز العرض للزيادة فينتقل الاقتصاد من حالة الركود والتشاؤم إلى حالة أفضل إلى التشغيل الأمر الذي يؤدي لزيادة الدخول وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين (كنعان؛ 2012؛ 287، 512، 513).

وهنا تبرز إشكالية البحث في التساؤل التالي: هل يمكن استغلال فائض السيولة في القطاع المصرفي لإحداث صدمة إيجابية في النمو الاقتصادي السوري؟ ماهي النتائج المتوقعة على الناتج المحلي الاجمالي في حال تم توجيه فائض السيولة المصرفية إلى عملية الاستثمار؟

أهمية البحث وأهدافه:

1 الأهمية النظرية: إن فائض السيولة المصرفية في القطاع المصرفي الخاص يعتبر بمثابة فرصة ضائعة تتضمن تكلفة إضافية على الاقتصاد الوطني بشكل عام، ليس هذا فحسب بل أنها تعتبر معوقا أمام فاعلية السلطة النقدية في أداء وظائفها للتحكم بالعرض النقدي والطلب الكلي.

2 الأهمية العملية: فقد يكون لنتائج البحث المقدمة وتفسيرها الاقتصادي آثار قيمة على إدارة السيولة في الاقتصاد، يمكن أن يستفيد منها متخذ القرار.

3 أهداف البحث: تتخلص أهداف البحث بما يأتي:

1–تقدير حجم فائض السيولة المصرفية في القطاع المصرفي الخاص في سورية خلال الفترة 2007–2018.

2–تحديد طبيعة العلاقة بين فائض السيولة والناتج المحلي الإجمالي.

3–بيان وتحليل الآثار التي تولدها السيولة الفائضة في الناتج المحلي الإجمالي في سورية.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن فائض السيولة في القطاع المصرفي الخاص في سورية من الممكن أن يؤدي دورا فعالا في التأثير على النشاط التمويلي للاستثمارات التي من شأنها أن تدفع عجلة الاقتصاد نحو الأمام وبالتالي زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي في سورية، وعليه يمكن أن نلخص فرضية البحث بما يلي:

فرضية العدم: لا يؤثر فائض السيولة لدى المصارف الخاصة في الجمهورية العربية السورية على الناتج المحلي الإجمالي.

منهجية البحث:

تم اعتماد المنهج التجريبي للبحث في محددات فائض السيولة في القطاع المصرفي ومكوناتها والعلاقة التي تربطها بالناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد، تم تقدير فائض السيولة في النظام المصرفي السوري والتحقق من الأثر المتوقع على النمو والناتج المحلي الإجمالي في حال تم توجيه فائض السيولة إليه وفق اختبار دالة استجابة النبضة IRF من خلال توقع الاتجاه الذي سوف يسلكه الناتج المحلي الإجمالي بنتيجة التغير في حجم فائض السيولة.

حدود البحث:

الحدود المكانية: القطاع المصرفي الخاص في الجمهورية العربية السورية.

الحدود الزمانية: تم الاعتماد على البيانات الشهرية الإحصائية للناتج المحلي الإجمالي في سورية وكذلك التقارير المالية الصادرة عن المصارف الخاصة المتوافرة خلال الفترة 2007-2018.

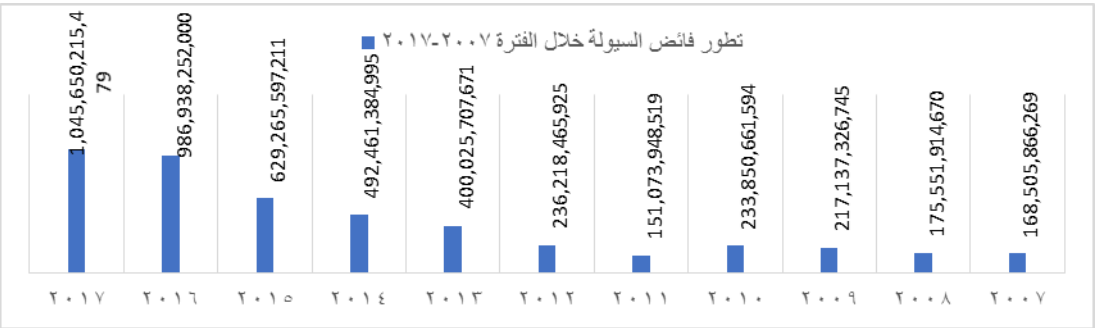
الإطار النظري للبحث

أولا: فائض السيولة في القطاع المصرفي:

يعرف بلبالي فائض السيولة المصرفية على أنها الزيادة عن المقدار الكافي من السيولة للوفاء بالتزامات المصرف تجاه عملائه في الظروف العادية وخلال مدة زمنية معتبرة (مستمرة) أي غير ظرفية تزول بزوال أسبابها (بلبالي؛ 2017؛ 199)، وهو ما يتفق عليه كل من (Hasanovi & Lati; 2017; 5) و(Darvas & Pichler; 2018; 8) حيث يعتبرون أن السيولة الزائدة على أنها حيازة المصارف التجارية للنقد والودائع لدى المصرف المركزي بما يفوق الاحتياجات الدنيا من الاحتياطات القانونية في النظام المصرفي.

تعتبر فائض السيولة بمثابة مشكلة تؤدي إلى ضياع عوائد كان من الممكن الحصول عليها لو تم استثمار هذه الأموال كما يعكس عدم كفاءة الإدارة النقدية للمصارف، ويؤدي فائض السيولة الى انخفاض القوة الشرائية للنقد مما يؤدي بالتالي إلى تضخم نقدي، يتم احتساب فائض السيولة من خلال العلاقة التالية: فائض السيولة = الودائع – القروض (بلبالي؛ 2017؛ 199).

الشكل رقم (1) تطور فائض السيولة المصرفية خلال الفترة 2007 -2017



المصدر: من إعداد الباحثين استعانة ببرنامج Excel.

من خلال تقييم فائض السيولة في القطاع المصرفي الخاص في سورية الشكل رقم (1)، تم التوصل إلى أن فائض السيولة خلال الفترة 2007– 2012 يعتبر منطقيا وفي حدود مقبولة لمواجهة مخاطر السحب وخصوصا في ظل انخفاض نسب تعثر الديون، إلا أن هذه القيم ترتفع بشكل هائل خلال الفترة 2012–2017 وهو ما يمكن رده إلى ارتفاع نسب الودائع مقابل انخفاض حجم الاقراض بشكل عام وكذلك زيادة المصارف من نسب الاحتياطي الاختياري والتمويلي الخاص بها لمواجهة مخاطر وضغوطات السحب.

العوامل المؤثرة في حجم السيولة المصرفية:

1–رصيد رأس المال الممتلك: يؤثر على سيولة المصرف حيث أنه كلما زاد زادت السيولة، والعكس صحيح.

2–عمليات الايداع والسحب على الودائع: إن عمليات السحوب تؤدي إلى تخفيض نقدية الصندوق واحتياطيات المصارف التجارية لدى المصرف المركزي وبالتالي إلى تقليص سيولته، أما الايداعات فهي بالعكس تؤدي الى تعزيز صندوق واحتياطيات وسيولة المصارف.

3–المقاصة: تزداد وتنخفض سيولة المصرف التجاري نتيجة مقاصة حساباته مع المصارف التجارية المحلية الأخرى وتزيد أرصدته النقدية حكما إذا ما ظهر أن رصيد حسابه الجاري دائن لدى المصرف المركزي.

4–المصرف المركزي: كممثل للسلطة النقدية يمتلك قدرة التأثير على السيولة المصرفية من خلال تزويده المصارف التجارية بالنقد المطلوب من النقود الورقية والمعدنية، فإذا اعتمد المصرف المركزي سياسة تقليص العرض النقدي، فإنه سيعمل على تخفيض حجم الأرصدة النقدية الحاضرة أو الاحتياطيات النقدية المتوفرة لدى المصارف التجارية، ويقلل قابليتها على منح القروض، وتعتمد سياسة المصرف المركزي هذه على رفع سعر إعادة الخصم وبيع السندات الحكومية في السوق المفتوحة، ورفع نسبة الاحتياطي النقدي القانوني، ويحصل العكس في حال توسيع العرض النقدي، لأن ذلك يؤدي إلى ارتفاع الأرصدة النقدية للمصارف، وزيادة سيولتها، مما يسمح بتوسيع قدراتها الإقراضية ومواجهة مختلف السحوبات (عتروس؛ 2015؛ 4–6).

أشكال اختزان السيولة في المصارف التجارية:

1–الاحتياطي الأساسي PRIMARY RESERVE: وهي الأرصدة النقدية التي تفوق الاحتياطيات القانونية المقررة والتي يمكن ان تستعملها المصارف التجارية لغايات تشغيلية عادية.

2–الاحتياطي الثانوي SECONDARY RESERVE: يتكون هذا البند من الفوائض الاحتياطية، والأوراق المالية الحكومية قصيرة الأجل، والأوراق المالية الأخرى شرط أن تكون ذات تصنيف ممتاز ومخاطر منخفضة، والغاية من الاحتياطي الثانوي توفير السيولة لتلبية أي زيادة غير متوقعة على حجم السحوبات او الإقراض او لمواجهة التطورات غير العادية في السوق ذات العمق البسيط.

3–الاحتياطي الثالث للسيولة TERTIARY RESERVE: من اعلى مستويات التحكم لتعيين نقاط ضبط السيولة على المدى الطويل ويشمل هذا الاحتياطي الأوراق المالية الحكومية، التي تتراوح مدتها ما بين سنة إلى سنتين.

4–احتياطي الاستثمار INVESTMENT RESERVE: ويتكون هذا الاحتياطي من أوراق مالية متوسطة وطويلة الأجل، والغاية منه تحقيق الدخل بالدرجة الأولى والسيولة بالدرجة الثانية.

مبررات السيولة الزائدة:

توصل العديد من الباحثين إلى اعتبار ان محددات السيولة الفائضة تعود إلى عوامل بنيوية ودورية، حيث يرجع العديد منهم فائض السيولة للأسباب التالية:

1- ضعف أداء وفعالية للأسواق المالية بشكل عام والسوق بين المصارف بشكل خاص: حيث أن المستويات العالية المستمرة من السيولة الزائدة لا يمكن تفسيرها إلا من خلال أسواق مالية ناشئة تفتقر إلى وجود منافسة في القطاع المصرفي، أو سوق ضعيف وناشئ بين المصارف وسوق للأوراق المالية الحكومية (KIGABO & GICHONDO; 2018; 5).

2- المبالغة في تقدير المخاطر المحتملة وارتفاع تكاليف التشغيل: وذلك بسبب احجام المصارف نفسها عن عمليات الإقراض إما كونها (أ) غير قادرة أو (ب) غير مستعدة لتوسيع نطاق الإقراض حتى لو كانت أسعار الفائدة إيجابية (Seraphin; 2018; 143).

3- نسبة القروض المتعثرة: وكان المصرف الدولي قد ذكر على انه كلما تعثر مقترض فإن المصرف يهمل على أساسه 32 طلب للاقتراض مما يؤدي إلى تخفيض الائتمان من (Hasanovi & Lati; 2017; 10)، حيث أن المصارف التجارية في البلدان النامية تبحث عن كيفية سداد القرض في المرتبة الأولى وبالتالي فهي تضع شروط من الصعب توافرها إلا في قلة قليلة من طالبي الاقتراض مما يصحبه انخفاض معدل الاقتراض وينتج عنه زيادة في السيولة لدى المصارف (الصفار وآل منشهد؛ 2015؛ 21).

4- عدم كفاءة سوق سندات عامة وغياب بدائل مجزية لتوظيف الأرصدة الزائدة: مما يؤدي إلى الحد من قدرة المصارف الخاصة على حيازة السيولة الفائضة عن طريق شراء السندات (Saxegaard; 2006; 14-16).

5- المفاضلة بين الربحية والسيولة: أكبر المشاكل التي تواجه المصرف فلكي يحافظ المصرف على الوضع الآمن عليه الاحتفاظ بنسبة سيولة أكبر، وبالمقابل لكي تزداد الربحية عليه توظيف الجزء الأكبر من الودائع. فالسيولة والربحية مفهومان متعارضان، يؤدي الأخذ بالسيولة للأمن والأمان ولكن مع انخفاض حجم الأرباح، وبالمقابل تؤدي زيادة الربحية لإمكانية تعرض المصرف للخطر في بعض الظروف (كنعان؛ 2012؛ 173).

فائض السيولة في القطاع المصرفي في سورية:

تلتزم المصارف بشكل عام بنسب الاحتياطي القانوني والاختياري المفروضة بحسب القوانين والتعاميم الناظمة للعمل المصرفي، وعليه فهي ملزمة بحجز وديعة مجمدة 10% من رأس المال والتي تمثل جزء من موجودات المصارف، احتياطي قانوني 10% من صافي الأرباح السنوية وحتى حد 25% من رأس المال، احتياطي خاص 10% من صافي الأرباح السنوية وحتى 100% من رأس المال، احتياطي مخاطر التمويل 1% من اجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة +0.5% من اجمالي التسهيلات العادية غير المباشرة+0.5% من التسهيلات الممنوحة بضمانة شخصية أو دون ضمانة.

الجدول رقم (1) مقاييس فائض السيولة في القطاع المصرفي الخاص في سورية خلال الفترة 2007-2017 (المبالغ بملايين الليرات السورية)

السنة	فائض السيولة	فائض الاحتياطي لأغراض التمويل	فائض الاحتياطي الاختياري	فائض الاحتياطي القانوني الالزامي	فائض الوديعة المجمدة في المصرف المركزي	صافي فائض السيولة
2007	157,552.31	(1.13)	(21,435.23)	(5,159.66)	(252.81)	130,703.48
2008	158,182.17	(2.35)	(28,965.28)	(6,687.83)	(483.70)	122,043.01
2009	187,737.72	(2.82)	(40,702.44)	(9,236.18)	(215.57)	137,580.72
2010	195,098.22	(16.12)	(61,233.05)	(13,994.52)	(457.93)	119,396.60
2011	100,262.22	(20.49)	(73,149.92)	(17,103.01)	137.45	10,126.24

60,073.50	2,294.07	(17,615.00)	(74,997.63)	(15.70)	150,407.77	2012
196,635.23	7,638.39	(17,586.61)	(75,089.81)	38.55	281,634.71	2013
259,037.41	12,257.77	(17,587.80)	(75,539.81)	3.13	339,904.12	2014
287,467.97	23,674.21	(17,056.92)	(75,614.82)	(3.23)	356,468.74	2015
504,148.25	38,799.31	(15,094.27)	(74,251.98)	52.15	554,643.05	2016
547,474.36	32,061.81	(12,661.77)	(73,429.59)	(0.64)	601,504.55	2017

المصدر: من إعداد الباحثين استعانة ببرنامج Excel.

حيث أن:

فائض السيولة=الودائع – القروض

فائض احتياطي عام مخاطر التمويل ما زاد عن 2% من نسبة احتياطي عام لمخاطر التمويل إلى صافي التسهيلات.

احتياطي اختياري 10% من الأرباح حتى تغطية 100% من رأس المال

احتياطي قانوني 10% من الأرباح حتى تغطية 25% من رأس المال

وديعة مجمدة 10% من رأس المال ما زاد عن 10% من رأس المال

صافي فائض السيولة=مجموع الفوائض

يظهر الجدول رقم (1) تطور فائض السيولة المصرفية في سورية خلال الفترة 2007–2017، حيث نلاحظ أن فائض الاحتياطي الاختياري والقانوني بالمجمل سالبة وهي أقل من السقف القانوني المحدد لها بحسب القوانين المصرفية، أما ما يلاحظ تنامي فائض الوديعة المجمدة بشكل كبير جدا منذ عام 2011 حتى أصبح يشكل جزءاً كبير من فائض السيولة التي يتم احتجازها وقد يكون مردها إلى احجام المصارف عن الإقراض خلال الفترة بين 2012 حتى 2015، أما احتياطي عام مخاطر التمويل فيتبين أنه متقلب بين أعلى وأدنى من المستويات المطلوبة.

ثانيا: النمو الاقتصادي:

يعد النمو الاقتصادي من أهم الأهداف التي تسعى لتحقيقه جميع الاقتصاديات النامية والمتقدمة على حد سواء ويعرّف بالحالة التي يحدث فيها زيادة كمية انتاج السلع والخدمات، أي مقدار الزيادة الحاصلة في ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي عن السنوات السابقة (خضير وحارث؛ 2018؛ 432)، بينما يربطه آخرون بدخل الفرد حيث يعتبرون النمو هو زيادة حجم الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ومن ثم زيادة متوسط دخل الفرد، وبما ان السياسة النقدية هي جزء من السياسة الاقتصادية للبلد فإنها تسعى الى تحقيق النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها في حجم الاستثمار (النائلي؛ 2017؛ 53).

ويرى مؤيدو النظرية النقدية أن السياسة النقدية ذات تأثير وفعالية على النشاط الاقتصادي في سبيل تحقيق النمو الاقتصادي من خلال (عمليات السوق المفتوحة وسعر الخصم ونسبة الاحتياطي القانوني لتحقيق الأهداف في النشاط الاقتصادي) الأمر الذي يعتمد على مدى تطور البنية الهيكلية للاقتصاد ودرجة تطور القطاع المالي والانفتاح على العالم الخارجي الذي يؤثر على كفاءة رأس المال وعلى النمو الاقتصادي والذي تربطه علاقة قوية بالتنمية، فالتغيرات التي تحدثها السياسة النقدية في حجم الاحتياطيات النقدية الموجودة لدى المصارف التجارية سوف تؤثر في عرض النقود الذي ينعكس على معدل الفائدة وهذا بدوره يتحكم في الاستثمار؛ أي أن انخفاض معدل الفائدة مع بقاء الاشياء

الاخرى على حالها من المتوقع أن يساعد على التوسع في الائتمان مما يساهم في زيادة الدعم التمويلي للمشاريع الاستثمارية وحجم الانتاج ومستوى التوظيف، ورفع مستوى دخول الافراد وتحسين قدرتهم الشرائية ومستواهم المعاشي.

يوضح الجدول رقم (2) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة 2007–2017 بالاعتماد على سنة أساس 2007، ومن الملاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي كان في طور نمو وازدهار خلال الفترة 2007–2011 إلا أنه بدأ بالتراجع مع عام 2012 ليصبح في حالة انحدار قوية ليبلغ تراجعاً بنسبة 47.57% في عام 2017 مقارنة بسنة الأساس؛ وهو ما يؤكد عليه معدل النمو المركب فقد بلغ المعدل 4.6% معدل نمو وازدهار في الناتج المحلي الإجمالي عن الفترة 2007–2011، وهو ما كان متوقعا في الفترة التالية غير أن معدل النمو أشار إلى تراجع وهبوط بمقدار 9.87% منذ عام 2012 حتى عام 2017 وبالمحصلة تكون حركة الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة كاملة هي حالة تراجع وانخفاض بمعدل 6.92%، مما يشير الى معضلة في الاقتصاد السوري لابد من البحث عن البدائل الممكن الاستفادة منها لتنشيط حركة الإنتاج كما هو متوجب.

الجدول رقم (2) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة 2007–2017 (الأرقام بملايين الليرات السورية)

عام	الناتج المحلي الإجمالي	التغير في الناتج المحلي الإجمالي	مساهمة القطاع المالي والتأميني في الناتج المحلي الإجمالي	نسبة مساهمة القطاع المالي والتأميني في الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو الناتج المحلي المركب*	معدل نمو الناتج المحلي المركب عن كامل المدة
2007	1,284,035.00	أساس	70,638.00	6%	4.6015%	−6.9228%
2008	1,341,516.00	4.48%	73,612.00	5%		
2009	1,420,833.00	10.65%	75,918.00	5%		
2010	1,494,595.00	16.40%	80,515.00	5%		
2011	1,537,191.00	19.72%	83,997.00	5%		
2012	1,132,310.00	−11.82%	94,164.00	8%	−9.8760%	
2013	834,511.49	−35.01%	82,386.00	10%		
2014	741,123.02	−42.28%	41,678.54	6%		
2015	700,752.23	−45.43%	23,917.47	3%		
2016	683,211.00	−46.79%	21,749.43	3%		
2017	673,236.00	−47.57%	15,550.81	2%		

المصدر: إعداد الباحثين.

من الجدول السابق يتضح مدى مساهمة القطاع المالي والتأميني في الناتج المحلي الإجمالي حيث يلاحظ تنامي مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من 6% عام 2007 حتى 10% عام 2013، غير أنه تراجع وهبط

*** تم احتساب معد النمو المركب من خلال العلاقة:** $R = \left[\sqrt[n-1]{\frac{Y_1}{Y_0}} - 1\right] * 100$ **، حيث أن R= النمو المركب، n = عدد السنوات، Y_1= قيمة المتغير في سنة المقارنة، Y_0= قيمة المتغير في سنة الأساس.**

حتى 2% مما يدل على الأثر الهامشي المتراجع لهذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي مما يشير إلى خلل وعدم كفاءة الاستفادة من هذا القطاع.

ثالثا: مفهوم الصدمة الاقتصادية:

يقصد بالصدمة الاقتصادية أي حالة لم تكن متوقعة، أو هي حدوث تغير شديد ومفاجئ في المتغيرات الاقتصادية وإن هذه الصدمة تكون إما إيجابية أو سلبية فالصدمة الإيجابية تؤدي إلى زيادة قيمة المتغير بينما الصدمة السلبية تؤدي إلى انخفاض قيمة المتغير (بن يحيى؛ 2014؛ 237).

ويمكن أن تصنف الصدمات بحسب الأنواع التالية (الوائلي والجبوري؛ 2012؛ 23):

1- الصدمات العشوائية: تحدث نتيجة للظروف الطارئة بسبب كوارث طبيعية او بسبب الحروب وتؤدي إلى خسائر فادحة في المنشآت الحيوية في البلد وتزول مع زوال الحدث المفاجئ إلا أن أثارها تبقى ظاهرة في التوازن العام.

2- الصدمات الهيكلية: تحدث نتيجة تغير هيكل الطلب الداخلي أو الخارجي وتحوله إلى قطاعات أخرى او تحول الطلب الى القطع الخارجي دون العملة المحلية مما يسبب عدم استقرار في العملة المحلية.

3- الصدمات الموسمية: قصيرة الأجل تؤثر في ميزان المدفوعات في الدولة التي تعتمد على تصدير سلعة معينة في موسم معين.

4- الصدمات الدورية: وتبرز في الاقتصادات المفتوحة التي تشكل فيه التجارة الخارجية نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي حسب فترات الكساد والازدهار.

5- الصدمات النقدية: تغير مستويات الطلب النقدي في الاقتصاد عن طريق عمليات السوق المفتوحة وتعتبر اهم المتغيرات في سبيل السيطرة على الصدمات النقدية هي الائتمان الكلي وسعر الفائدة الاسمي وسعر الصرف.

رابعاً: العلاقة بين السيولة العامة ونمو الناتج المحلي الإجمالي:

يمثل الناتج المحلي الإجمالي مجموع انتاج السلع والخدمات في الاقتصاد وبالتالي يمكن اعتباره ممثلا عن الطلب الكلي، وبالتالي فإن رفع مستوى الإنتاج سوف يولد زيادة في دخل الأفراد وعليه في محصلة الأمر فإن الناتج المحلي الإجمالي سوف يرتفع. وعليه فإن فتح وتوسيع سوق الإقراض في القطاع المصرفي من خلال تخفيض سعر الفائدة أو منح تسهيلات للمستثمرين من شأنه أن يعمل على تخفيض تكلفة الاستثمار من جانب أو زيادة فرص التمويل من جانب آخر، وعلى اعتبار أن الاستثمار أحد محددات دالة الناتج المحلي الإجمالي فإن التغير في الاستثمار لابد وأن ينتج عنه تغير في الناتج المحلي الإجمالي.

الدراسة العملية:

باستخدام برنامج EViews 10+ تم اختبار استجابة دالة النبضة Impulse Request Function (IRF) وذلك للتوصل إلى استجابة الناتج المحلي الإجمالي لصدمة فائض السيولة الموجه لتمويل الاستثمارات، ويتطلب هذا الاختبار اجراء اختبار الانحدار الذاتي الموجه Vector Auto Regression (VAR) للتأكد من طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة، وللتخلص من شذوذات القيم تم أخذ لوغاريتمات بيانات الدراسة.

أولاً: اختبار الانحدار الذاتي الموجه VAR:

لتطبيق اختبار الانحدار الذاتي الموجه وحتى يكون الارتباط معنوي بين متغيرات الدراسة يجب ان تكون السلسلة الزمنية مستقرة Stationary Test، ثم تحديد مدد الابطاء المثلى التي سوف يتم استخدامها في النموذج، وبعدها يتم دراسة العلاقة السببية بين المتغيرات من خلال منهجية Angel Granger لاختبار التكامل المشترك (العواد ونقار؛ 2012؛ 340).

أ- تحديد مدة التباطؤ المثلى:

لتحديد مدد الابطاء المثلى يتم الاعتماد على معنوية عدد من المعايير، حيث نلاحظ من خلال الجدول رقم (3) معنوية المعايير (LR، SC، HQ) إلى ضرورة أخذ 3 فجوات زمنية في حين تشير المعايير (AIC, FPF) إلى 4 فجوات، وبالاعتماد على معيار AIC يمكن اعتماد 4 فجوات زمنية.

الجدول رقم (3) معنوية الاختبارات عند مدد الابطاء المحددة لمتغيرات البحث

VAR Lag Order Selection Criteria						
Included observations: 136						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-33.34672	NA	0.005765	0.519805	0.562638	0.537211
1	524.2932	1090.678	1.68e-06	-7.621958	-7.493459	-7.569739
2	561.6338	71.93573	1.03e-06	-8.112262	-7.898097	-8.025231
3	572.3745	20.37570*	9.31e-07	-8.211390	-7.911558*	-8.089546*
4	576.9698	8.582353	9.23e-07*	-8.220144*	-7.834646	-8.063487
5	579.1175	3.948009	9.49e-07	-8.192905	-7.721740	-8.001435
6	580.1233	1.819311	9.92e-07	-8.148872	-7.592041	-7.922590
7	580.6100	0.865996	1.05e-06	-8.097206	-7.454708	-7.836111
8	580.9085	0.522317	1.10e-06	-8.042771	-7.314608	-7.746864

المصدر: نتائج برنامج EViews

ب- اختبار استقرارية متغيرات الدراسة Stationary Test:

بإجراء اختبار فرضية وجود جذر وحدة Unite Root يمكن تقرير ما إذا كانت السلسلة مستقرة أم لا، حيث يظهر الجدول رقم (4) ملخص عن نتائج اختبار وحدة الجذر للناتج المحلي الإجمالي وصافي فائض السيولة. من خلال نتائج الاختبار نلاحظ أن كلا السلسلتين تكونين غير مستقرتين عند المستوى وفقا لمعيار AIC و4 مدد ابطاء، وتستقر هذه السلاسل بعد أخذ الفروق من الدرجة الأولى دون قاطع أو اتجاه عام عند مستوى دلالة 10% للناتج المحلي الإجمالي وعند مستوى دلالة 1% لصافي فائض السيولة.

الجدول رقم (4) نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

	المستوى		الفروق الأولى	
المتغير	جذر الوحدة	النتيجة	جذر الوحدة	النتيجة
الناتج المحلي الإجمالي	-2.505124	السلسلة غير مستقرة	-1.853403*	سلسلة مستقرة عند مستوى 10% بدون قاطع أو اتجاه عام
صافي فائض السيولة	-2.111200	السلسلة غير مستقرة	-11.87434***	سلسلة مستقرة عند مستوى 1% بدون قاطع أو اتجاه عام

المصدر: نتائج برنامج EViews

ت- اختبار السببية (التكامل المشترك):

يعتبر اختبار GRANGER Causality هو الأنسب في ظل وجود متغيرين وعليه تم اختبار فرضية السببية عند 3 فجوات زمنية، ومن خلال الجدول رقم (5) ترفض فرضية العدم بأن فائض السيولة ((D(LNNETEXLIQ) لا يسبب الناتج المحلي الإجمالي ((D(LNGDP)، وبنفس السياق فأن الناتج المحلي الإجمالي يعتبر ايضاً مسببا لفائض السيولة.

ج-تقدير نموذج VAR:

وفقا لقبول العلاقة السببية بين متغيرات البحث ومن خلال معايير تحديد القيمة المثلى للتباطؤ الزمني نقوم بإجراء اختبار VAR عند 3 فترات ابطاء لفروقات متغيرات الدراسة وتظهر النتائج في الجدول رقم (6):

الجدول (6): المعاملات المقدرة النموذج VAR

Vector Autoregression Estimates		
	D(LNGDP)	D(LNNETEXLIQ)
D(LNGDP(-1))	0.301237	-0.632837
	(0.08400)	(0.96842)
	[3.58607]	[-0.65347]
D(LNGDP(-2))	0.270289	-0.480911
	(0.08459)	(0.97518)
	[3.19535]	[-0.49315]
D(LNGDP(-3))	0.239754	-0.325602
	(0.08335)	(0.96090)
	[2.87649]	[-0.33885]
D(LNNETEXLIQ(-1))	-0.009799	-0.034325
	(0.00751)	(0.08660)
	[-1.30451]	[-0.39636]
D(LNNETEXLIQ(-2))	-0.007915	-0.038284
	(0.00755)	(0.08709)
	[-1.04772]	[-0.43957]
D(LNNETEXLIQ(-3))	-0.006133	-0.041227
	(0.00758)	(0.08740)
	[-0.80898]	[-0.47168]
C	-0.000570	0.005299
	(0.00080)	(0.00925)

الجدول رقم (5) اختبار سببية GRANGER بين متغيرات الدراسة

Pairwise Granger Causality Tests			
Lags: 3			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
D(LNNETEXLIQ) does not Granger Cause D(LNGDP)	140	1.07878	0.3604
D(LNGDP) does not Granger Cause D(LNNETEXLIQ)		1.12988	0.3394

المصدر: نتائج برنامج EViews

	[-0.71009]	[0.57274]
R-squared	0.560272	0.025227
Adj. R-squared	0.540435	-0.018748
Sum sq. resids	0.010297	1.368505
S.E. equation	0.008799	0.101437
F-statistic	28.24333	0.573660
Log likelihood	467.5792	125.3032
Akaike AIC	-6.579703	-1.690046
Schwarz SC	-6.432621	-1.542964
Mean dependent	-0.004484	0.010588
S.D. dependent	0.012979	0.100500
Determinant resid covariance (dof adj.)		7.97E-07
Determinant resid covariance		7.19E-07
Log likelihood		592.8850
Akaike information criterion		-8.269785
Schwarz criterion		-7.975621
Number of coefficients		14

المصدر: نتائج برنامج EViews

من الجدول السابق نلاحظ أن النموذج الأول قادر على تفسير العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وفائض السيولة بنحو 54% R^2 مع قيمة F المحتسبة 28.24، وعليه يمكن تفسير التحركات في الناتج المحلي الإجمالي بدلالة فائض السيولة. بالمقابل فأن النموذج الثاني لتفسير تغيرات فائض السيولة بدلالة التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي يعتبر نموذج ضعيف جداً غير قادر على تفسير العلاقة بين المتغيرين حيث أن قيمة معامل التحديد بلغت قيمة سالبة مقدارها 0.18% وعليه يمكن إهمال هذه العلاقة.

من خلال إخراجات برنامج EViews نحصل على العلاقة المحددة لنموذج VAR كما يلي:

D(LNGDP) = C(1)*D(LNGDP(−1)) + C(2)*D(LNGDP(−2)) + C(3)*D(LNGDP(−3)) + C(4)*D(LNEXLIQ(−1)) + C(5)*D(LNEXLIQ(−2)) + C(6)*D(LNEXLIQ(−3)) + C(7)

D(LNGDP) = 0.301236854298*D(LNGDP(−1)) + 0.270289493414*D(LNGDP(−2)) +0.239753878147*D(LNGDP(−3)) − 0.00979926627321*D(LNEXLIQ(−1)) − 0.00791509182145*D(LNEXLIQ(−2)) − 0.00613325101671*D(LNEXLIQ(−3)) − 0.00056985172969

وللتحقق من مدى صلاحية النموذج المقدم يجب أن تتبع البواقي التوزيع الطبيعي وأن تكون غير مرتبطة ذاتياً، حيث يظهر الجدول رقم (7) نتائج التوزيع الطبيعي وفق معيار Jarque−Bera التي تدل على قيمة محسوبة أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى دلالة 1% مما يشير الى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة بالتوزع الطبيعي للبواقي.

الجدول رقم (7) اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

VAR Residual Normality Tests				
Component	Jarque-Bera	df	Prob.	
1	5236.469	2	0.0000	
2	4069.106	2	0.0000	
Joint	9305.575	4	0.0000	
*Approximate p-values do not account for coefficient estimation				

المصدر: نتائج برنامج EViews

أما في الجدول رقم (8) لا يمكن رفض فرضية العدم التي تقتضي عدم وجود ارتباط ذاتي بين متغيرات الدراسة وبالتالي يسمح الاختبارين السابقين من التثبت من صحة نموذج الدراسة المقدم.

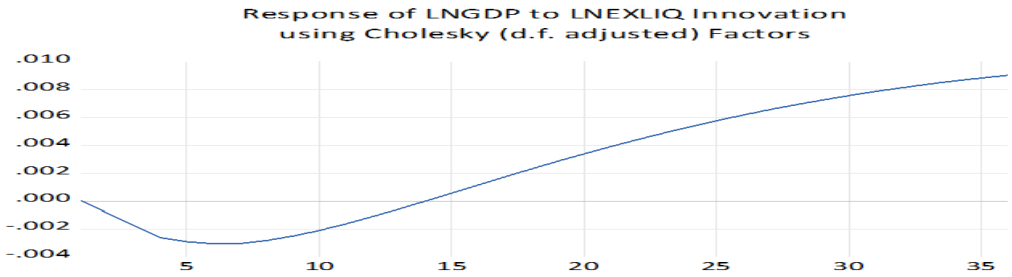
الجدول رقم (8) اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

VAR Residual Portmanteau Tests for Autocorrelations					
Lags	Q-Stat	Prob.*	Adj Q-Stat	Prob.*	Df
1	0.074287	---	0.074826	---	---
2	0.374349	---	0.379268	---	---
3	1.060193	---	1.080241	---	---
4	2.305327	0.8896	2.362268	0.8836	6

المصدر: نتائج برنامج EViews

ثانياً: دالة استجابة النبضة Impulse Requested Function:

من خلال اجراء اختبار استجابة دالة النبضة يتضح لنا من الجدول رقم (9) بأن الناتج المحلي الإجمالي يتحرك تبعا لتغير فائض السيولة بمقدار انحراف معياري واحد خلال ال 14 فترة الأولى باتجاه هابط يعكس حالة تراجع، إلا أنه يبدأ بالاتجاه الصاعد عقب تلك الفترة ليستمر في اتجاه تصاعدي مشيراً إلى حالة من نمو الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لفائض السيولة المصرفية وبذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تؤكد على وجود علاقة جوهرية ذات دلالة معنوية طردية فيما بين الناتج المحلي الإجمالي وفائض السيولة.



الشكل رقم (2) استجابة الناتج المحلي الإجمالي لصدمة فائض السيولة

المصدر: نتائج برنامج EViews

الجدول رقم (9) استجابة الناتج المحلي الإجمالي للتغير في فائض السيولة

Effect of Cholesky One S.D. (d.f. adjusted) LNEXLIQ Innovation on LNGDP					
Period		Period		Period	
1	0.0000242	13	(0.0005770)	25	0.0057610

2	(0.0008630)	14	(0.0000076)	26	0.0061680
3	(0.0017420)	15	0.0005710	27	0.0065530
4	(0.0026170)	16	0.0011520	28	0.0069140
5	(0.0029130)	17	0.0017290	29	0.0072520
6	(0.0030630)	18	0.0022950	30	0.0075680
7	(0.0030460)	19	0.0028490	31	0.0078620
8	(0.0028320)	20	0.0033850	32	0.0081340
9	(0.0025200)	21	0.0039030	33	0.0083860
10	(0.0021180)	22	0.0044010	34	0.0086170
11	(0.0016450)	23	0.0048770	35	0.0088280
12	(0.0011270)	24	0.0053300	36	0.0090210

المصدر: نتائج برنامج EViews

النتائج والمناقشة:

النتائج:

1-وجود علاقة معنوية بين الناتج الإجمالي وفائض السيولة.

1-تراجع مساهمة القطاع المالي والتأميني في الناتج المحلي الإجمالي في سورية بشكل ملحوظ.

2-تشكل الوديعة المجمدة في المصرف المركزي جزءاً كبيراً من فائض السيولة المصرفية،

3-يؤثر فائض السيولة المصرفية ايجاباً على الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل.

التوصيات:

1-يجب على القائمين على السلطة النقدية إيجاد حل لتوظيف هذه الكتلة الضائعة من النقدية.

2-في اعقاب الأزمة بات لزاما على السلطة النقدية والمالية اتخاذ إجراءات لتحريك الاقتصاد، فالصدمات الإيجابية يعتبر مطلباً ملحاً لرفع معدلات النمو بما ينعكس على فرص العمل بالإيجاب مما يسهم في رفع مستوى المعيشة للفرد، حيث يستطيع المصرف المركزي ممثلا عن السلطة النقدية تغيير مستويات الاحتياطيات الإلزامية والفائضة وضبط حجم الوديعة المجمدة بشكل يجبر المصارف الخاصة للبحث عن بدائل استثمارية وتمويلية أخرى لاستغلال فائض السيولة الموجود لديها.

3-إن البحث المقدم اهتم بالمصارف الخاصة فقط العاملة في الجمهورية العربية السورية في حين أن القطاع المصرفي العام يستحوذ على الحصة السوقية الأكبر وبالتالي فإن حجم فائض السيولة في هذا القطاع يفوق بأضعاف فائض السيولة في القطاع الخاص مما يشير الى حساسية موضوع الدراسة المقدم، ويتيح المجال الى دراسات لاحقة.

References:

1- Ben Yahia, Nassima., 2014, The Impact of Fiscal Policy Shocks on Economic Growth in Algeria, Algerian Journal of Economics and Finance, Volume: 2, Issue: 2, Pages: 232-251.

2- Bin Al-Aareh, Hassan; Bilbali, Abdul Salam; 2017; (Analysis of the effectiveness of monetary policy tools in light of excess bank liquidity, "The Case of Algeria during the period 2000-2014); Journal of Financial and Business Economics JFBE, Volume 1, Issue 4, Pages: 198-209.

3- Al-Jafal, Thamer Ajeel., 2018, The Impact of GDP on Stock Prices (An Empirical Study on the Egyptian Capital Market), Al-Baath University Journal, Volume 04, Issue 13, Pages 41-64.

4- Al-Janabi, Nabil. 2012. Monetary and Financial Policy Models: With the Application of the St.louis Equation to the Iraqi Economy for the Period (2003-2011) Al-Ghary Journal for Economic and Administrative Sciences, Volume: 8, Issue: 22, Pages: 49-76, https: // search emarefa.net / detail / BIM-371836.

5- Janabi, Nabil; Rainy, fair; 2015: the causal relationship between the change in money supply and the growth of GDP in Iraq for the period 1980-2012; Al-Qadisiyah Journal of Administrative and Economic Sciences Volume 17; Issue 3; 2015, pp. 118-133.

6- Al-Hamdani, Saad; 2018; The causal relationship between monetary circulation and GDP in Jordan for the period 1980-2015; Anbar University Journal of Economic and Management Sciences, Volume 10, Issue 21; Year 2018; Pages 23-37.

7- Khudair; Monem., Muhammad Hamza, Harith., 2018, The Impact of Monetary Policy on Economic Stability in Iraq for the Period 2005-2015, Tikrit University - College of Management and Economics / Tikrit University Journal for Administrative and Economic Sciences, Volume (1), Issue (41) C1 / 2018 , Pages: 421-441.

8- Nasser, Suleiman., 2012, the problem of excess liquidity in Algerian banks, its causes and proposals for its disposal, research presented to the National Forum on: The problem of using cash liquidity in commercial dealings and its implications for Algerian banking services, University of Jilali Yabes - Sidi Bel Abbes - days 07-06 Mai.

9- Al-Saffar, Adnan., Al Munshhad, Wahida., 2015, Surplus liquidity in commercial banks and investment possibilities with a special reference to Iraq, Al-Mustansiriya University, College of Administration and Economics, a master's thesis.

10- Abed, Muhammad Nawwaf., Zomlot, Iyad., 2019, The Impact of Liquidity and Profitability Indicators on the Market Performance Indicators of Banks Listed on the Palestine Exchange, Journal of Economic Sciences, Management and Commercial Sciences, Volume: 12, Issue: 01, Pages: 114-131.

11- Abd al-Sada and others, 2008, Appraising the Banking Performance by Adopting an Analysis of Liquidity and Profit Ratios, "A Comparative Study of Iraqi and Jordanian Banks", Karbala University Journal, Volume: 6, Issue: 01, Scientific, Pages: 119-133.

12- Atrous, Sonia., 2015, Liquidity Management Tools in Banks and their Role in Reducing Liquidity Risk - A Case Study of the Algerian National Bank BNA, University of Umm El Bouaghi, College of Economic Sciences, Commercial Sciences and Management Sciences, Master Thesis.

13- Naqar, Othman., Al-Awwad, Munther., 2012, The use of VAR models in forecasting and studying the causal relationship between GDP and total capital formation in Syria, Damascus University, Damascus University Journal of Economic and Legal Sciences, Volume 28, Issue Two, Pages: 337-360.

14- Ghafour, Nermin., 2015, The Impact of Changes in Money Supply and Its Speed of Circulation on Inflation Rates in Iraq during the Period (1991-2013), Iraqi University, College of Economics, Al-Dinanir Journal, Volume 1, Issue Seven, Pages: 226-256.
15- Al-Karawi, Bilal. 2009, Evaluating the Profitability of Banks Using Liquidity Indicators - A Comparative Study of Al-Rafidain and Al-Rasheed Banks, University of Karbala, Iraqi Journal of Administrative Sciences, Volume: 6, Issue: 24, Pages: 242-264, Page: 8.
16- Canaan, Ali; (2012); Money, banking and monetary policy; Lebanese Al-Manhal House; First edition Beirut.
17- Institute of Banking Studies, State of Kuwait, Awareness Brochure, Fifth Series, Issue 2, September 2012.
18- Naeli, Alaa; 2017; ((General liquidity and its impact on indicators of economic stability in Iraq for the period (2000-2015)); Master Thesis, Al-Qadisiyah University, College of Administration and Economics, Department of Economics.
19- Al-Waeli, Khudair Abbas; Jubouri, Mahdi; 2012; The impact of economic shocks on some macroeconomic variables in Iraq for the period (1980-2011); University of Karbala - Faculty of Administration and Economics - Department of Economics; Journal of Management and Economics; Volume two; Number seven; Pages 19-43.
20- Al-Wazni and others, 2004, Macroeconomic Principles between Theory and Practice, Wael Publishing House, Amman, Jordan.
21- Wahiba, Rajraj, 2014, Management of Bank Liquidity in Commercial Banks and the Role of the Central Bank in Regulating It, Algerian Journal of Globalization and Economic Policies, Issue: 05, Pages: 261-282.
22- Companies Law No. 29 of 2011.
23- Basic Law of Currency No. 23 of 2002.
24- Resolution 650 M.N / B4 of 2010.
25- Resolution 597 CE / B4 of 2009
26- Agénor, P.-R., & Aynaoui, K. E. (2010). *Excess liquidity, bank pricing rules, and monetary policy*. Journal of Banking & Finance, 34(5), 923–933.
27- Álvarez, A., Fernández, A., García-Cabo, J., & Posada, D. (2019). *Liquidity Funding Shocks: the Role of Banks' Funding Mix.* Journal Of Financial Services Research, 55(2-3), PP: 167-190.
28- Bank for International Settlements. (2010). Basel III. [Basel].
29- Darvas, Z., & Pichler, D., (2018), *Excess Liquidity and Bank Lending Risks in the Euro Area*, Policy Department for Economic, Scientific and Quality of Life Policies, Policy Contribution; Issue n.16, September 2018.
30- Doumbia, S. (2011). *Surliquidité bancaire et sous-financement de l'économie: Une analyse du paradoxe de l'UEMO*. Revue du tiers monde, 1(205), 151-170. https://doi.org/10.3917/rtm.205.0151.
31- Fang-yi, J., & Ji, M. (2007). *The Causes of Excess Liquidity and Macroeconomic Policy Choice in China*. International Conference on Management Science and Engineering. doi:10.1109/icmse.2007.4422209.
32- Hasanovi´, E., & Lati´c, T. (2017). *The Determinants of Excess Liquidity in the Banking Sector of Bosnia and Herzegovina*. Graduate Institute of International and Development Studies, Working Paper No. HEIDWP11-2017.
33- Hugon, P. (2007). *Rentabilité du secteur bancaire et défaillances du financement du développement: Le cas de la CEMAC*. Revue Tiers Monde, 4(192). https://doi.org/10.3917/rtm.192.0771.

34- KIGABO, Thomas R. GICHONDO, A., 2018, *Excess Liquidity and Rwanda's Monetary*, Policy East Africa Research Papers in Economics and Finance, EARP-EF No. 2018:30.
35- Saxegaard, M. (2006). *Excess Liquidity and the Effectiveness of Monetary Policy*: Evidence From Sub-Saharan Africa. IMF Working Papers, 06(15), PP: 14-16.
36- Seraphin, P. (2018). *Bank Excess Liquidity and Economic Growth in Waemu Countries: A Panel Data Approach*. Advances in Politics and Economics, 1(2), P: 143 - 145.